

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٢٢ (٢٠١١) الذي مدد بموجبه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة ثلاثة أشهر إلى غاية ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢. ويتناول التقرير التطورات الرئيسية منذ تقرير الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/727)، كما يتضمن بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها البعثة تمشيا وولايتها المقررة بموجب قرارات مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١)، و ٢٠١٧ (٢٠١١) و ٢٠٢٢ (٢٠١١). و يقيم أيضا التقرير التحديات التي تواجهها ليبيا وهي تعيش هذه المرحلة الانتقالية التاريخية، ويقدم توصيات بشأن دور البعثة في ليبيا في المستقبل.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٢ - في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، احتفل الشعب الليبي بالذكرى الأولى لانطلاق الثورة الليبية وكفاحه من أجل الحرية بعد قرابة ٤٢ سنة من الحكم الاستبدادي. ورغم المخاوف من إمكانية قيام العناصر الموالية للقذافي بشن هجمات أو تعطيل الاحتفالات مرت هذه الذكرى بسلام خاصة وأن الاحتفالات العامة جرت في المدن والقرى على الصعيد الوطني، إلى جانب العمليات الأمنية الفعالة التي نسقتها قوات الأمن الحكومي والألوية الرئيسية. وبينما كان الغرض من الاحتفالات إحياء ذكرى أولئك الذين سقطوا في الكفاح من أجل الحرية فإنها كانت تبعث أيضا على الأمل في المستقبل.

٣ - وفي الكلمة التي ألقاها كل من مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي وعبد الرحيم الكيب رئيس الوزراء اعترفا بالتضحيات التي قدمها الشعب الليبي، وأشارا إلى التحديات في المستقبل كما أكدوا على أهمية بناء المؤسسات، لا سيما ضرورة دعم الثوار



للمؤسسات الأمنية الوطنية. وقد تجسدت تلك الأولوية في خطط وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة العمل والتأهيل، بما في ذلك انتداب ١٠ ٠٠٠ مقاتل من المقاتلين السابقين للعمل في وزارة الداخلية التي وضعت خطة استراتيجية لإدماجهم.

٤ - وفي الوقت نفسه، تحسنت كثيرا حالة السيولة منذ رفع العقوبات المفروضة على بنك ليبيا المركزي والبنك العربي الليبي الخارجي، كما تواصل انتعاش قطاع النفط. وعلى إثر إعادة فتح المدارس، أصبحت معظم المؤسسات التعليمية عاملة الآن.

٥ - وأعلن المجلس الوطني الانتقالي تشكيل حكومة مؤقتة جديدة برئاسة رئيس الوزراء الكيب في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بعد مشاورات واسعة النطاق شملت مختلف الانتماءات السياسية. ومن بين الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة إعلانها عن أولويات عملها، بما في ذلك، الأمن وإدماج الثوار وتلبية احتياجات المصابين في الحرب، وتعزيز الشفافية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وعقد انتخابات؛ وإنعاش الاقتصاد؛ وتسوية القضايا المتعلقة بالسيولة المرتبطة بالأموال الليبية المجمدة.

٦ - وقد واجهت الحكومة اختبارا عاما مبكرا على إثر سلسلة من الحوادث الأمنية وقعت في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر كانت ألوية الثوار في طرابلس طرفا فيها، مما حتم توجيه نداءات عامة قوية إلى تلك الألوية الوافدة من خارج طرابلس تدعوها إلى الانسحاب من العاصمة. بيد أن الحكومة دعت إلى توخي نهج تدريجي لانسحاب الكتائب، وذلك على أساس خطة أمنية شاملة توافق عليها جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الحكومة إدماج أو إعادة إدماج قرابة ٧٥ ٠٠٠ مقاتل من الثوار، يقسمون بالتساوي بين الدفاع والشرطة والقطاع المدني. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، عين المجلس الانتقالي الوطني اللواء يوسف منغوش رئيس أركان للجيش، وهي خطوة تعكس التزام السلطات ببناء قوات مسلحة وطنية موحدة.

٧ - وفي غضون ذلك، خرج المتظاهرون في بنغازي ودرنا إلى الشوارع في ١١ كانون الأول/ديسمبر محتجين على تصريحات المجلس الوطني الانتقالي بشأن إمكانية إعلان عفو عام يشمل بعض المقاتلين السابقين الموالين للقذافي ومسؤولين سابقين في النظام. وازدادت الاحتجاجات زحما عندما تطورت إلى برنامج انتقادي عام لأداء المجلس، وصار المتظاهرون في عدد من المدن يطالبون بالمزيد من الشفافية والمساءلة. وكانت هناك أيضا طلبات تنادي بإقصاء مؤيدي النظام السابق من العملية السياسية وتطهير مؤسسات الدولة منهم.

٨ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ اقتحم المتظاهرون مقر المجلس في بنغازي واستقال عبد الحفيظ غوجا نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي، الذي عامله بحشونة طلاب غاضبون من جامعة بنغازي منذ يومين. هذا ولم تلجأ السلطات في أي وقت خلال المظاهرات إلى استعمال القوة.

٩ - وظلت المصادمات المتقطعة بين الأولوية وحوادث أخرى تطرح تحديات أمام السلطات المعنية في جهودها الرامية إلى التحكم في الوضع الأمني العام، ومواجهة المخاطر المرتبطة باستمرار انتشار الأسلحة في الشوارع والعدد الكبير من الأولوية المسلحة التي لا يزال تسلسلها القيادي غير واضح. وفي طرابلس، وقعت أشد هذه الحوادث خطورة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عندما اندلع القتال بين أولوية متنافسة من مصراته ومن ضاحية سيدي خليفة في العاصمة، مما أسفر عن مقتل العديد من الأفراد. وقد أسفرت محاولة اعتقال مؤيدي مزعومين لنظام القذافي في ضاحية سبها، الواقعة جنوب طرابلس، عن قتال عنيف بين "كتائب" من غريان والعصاية، قتل فيها ما لا يقل عن ستة أفراد وأصيب العديدون.

١٠ - وفي بني وليد، تحولت التوترات بين بعض السكان والمجلس المحلي إلى مصادمات في آخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر بعد أن طلب المجلس العسكري بالمدينة إلى أولوية من طرابلس المساعدة في تنفيذ عملية مسح أمني على إثر استفزازات مزعومة قامت بها عناصر موالية للقذافي. وأشارت التقارير إلى مقتل ١٣ مقاتلاً في كمين عندما حاولوا دخول المدينة. ولمواجهة الأزمة في المدينة، لا سيما فيما يتعلق بالمجلس المحلي، أنشأ المجلس الانتقالي الوطني لجنة تتولى الإشراف على المشاورات وتقديم توصيات. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، تحولت التوترات المحتدة في بني وليد لتأخذ شكل مواجهات مسلحة قتل فيها العديد من العناصر المشاركة فيها. وردت الحكومة بنشر وحدات من الجيش الوطني في ضواحي المدينة وأرسلت وفداً رفيع المستوى للتحديث مع الجهات المعنية من أجل السيطرة على الوضع ومعالجة المشاكل الأمنية والسياسية، سبب التوترات.

١١ - وفي ٦ شباط/فبراير، تعرض أفراد من جماعة الطوارق المشردين داخلياً إلى هجومين في طرابلس أسفر عن وفاة سبعة من الطوارق، من بينهم ثلاثة أطفال وامرأتان. وتندرج هذه الحوادث ضمن النمط العام لأعمال المضايقة والترويع التي تعرض لها أفراد جماعة الطوارق، المبلغ عنها في أماكن أخرى من البلد بما في ذلك بنغازي، وهي من أخطر الحوادث التي وقعت حتى اليوم في العاصمة. وطلبت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى الحكومة إجراء تحقيق في الحادث ومحاكمة مرتكبيه وتحسين الحالة الأمنية في مخيم المشردين داخلياً، وكفالة حماية المشردين من الطوارق في الأماكن الأخرى من البلد.

١٢ - وفي منطقة الكفرة، تفاقمت التوترات بين كتائب قبيلتي التبو والزاوية تأخذ شكل سلسلة من المصادمات في بداية شباط/فبراير، وتقول التقارير أنها نشأت عن مقتل رجل من الزوية ومقتل شاب من قبيلة التبو. وفي محاولة لاستعادة الهدوء، أوفدت الحكومة وحدات من الجيش الوطني إلى المنطقة بينما حاول زعماء دينيون ورؤساء قبائل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وهذا هو الحادث الثالث الذي يقع خلال فترة الستة أشهر الماضية بين هذه "الكتائب القبليّة"، إلى جانب تفاقم التوترات القائمة منذ زمن طويل بين القبائل بسبب المنازعات القائمة بشأن السيطرة والتهريب.

١٣ - وفي إطار الانشغالات المتبادلة المتعلقة بالمخاطر الناشئة عن الثغرات الحدودية، بدأت الحكومة الانتقالية في إجراء حوار مع البلدان المجاورة، إذ قام وزير خارجية ليبيا عاشور بن خيال بزيارة النيجر ومالي وتشاد. وزار رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، جين بينغ، طرابلس في منتصف شهر كانون الثاني/يناير. وشارك رئيس الوزراء الكيب في مؤتمر القمة الثامن عشر للاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، الذي دعا فيه إلى عقد مؤتمر أممي إقليمي. وفي ١ شباط/فبراير عين الاتحاد الأفريقي السيد منذر رزقي من تونس ممثلاً خاصاً ورئيساً لمكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي في طرابلس. وعين أيضاً الأمين العام لجامعة الدول العربية الشيخ العافية ولد محمد حونة من موريتانيا رئيساً للبعثة في ليبيا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتبادلت أيضاً ليبيا مع ثلاثة بلدان مجاورة لها هي مصر والسودان وتونس زيارات رفيعة المستوى.

١٤ - وما البروز التلقائي للعديد من الاتجاهات السياسية ومجموعات الضغط التي يستعد الكثير منها للانتخابات المقبلة من أجل بناء ليبيا حرة وخدمة لمصالحها فيما بعد الانتخابات إلا دليل على الصورة السياسية المعقدة بالنشاط في ليبيا. ويمثل الشباب إحدى هذه المجموعات الساعية الانتقال من طور القتال من أجل الحرية إلى بناء البلد من خلال المشاركة في اتخاذها القرارات بشأن مستقبل ليبيا السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبالمثل فإن المرأة في كامل أنحاء ليبيا التي شاركت في الثورة تطمح إلى الوفاء بالتزامها تجاه العملية الديمقراطية والعملية الإنمائية.

ثالثاً - أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

١٥ - على القادة الليبيين إدارة الصعوبات التي تواجهها السلطات المؤقتة في ليبيا بعزيمة سياسية. كما يجب أن تتاح لهم إمكانية معالجة أولوياتهم الداخلية. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تركز، في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، على دعمهم في مواجهة هذه التحديات الكبيرة.

ألف - دعم الانتخابات

١٦ - ركزت الأنشطة الانتخابية على إنشاء إطار قانوني ومؤسسي يشكّل أساساً لانتخاب أعضاء المؤتمر الوطني، وفقا للإعلان الدستوري للمجلس الوطني الانتقالي، بما في ذلك القوانين الانتخابية وتعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

١٧ - وشرعت لجنة الانتخابات التابعة للمجلس الوطني الانتقالي في عملية مشاورات عامة في ١ كانون الثاني/يناير، بنشر مشروع قانون الانتخابات على شبكة الإنترنت، وبإجراء مشاورات عامة في طرابلس وبنغازي وسبها وفي مدن أخرى. وعقدت منظمات المجتمع المدني اجتماعات خاصة بها وقدمت تعليقاتها إلى المجلس. وتلقت اللجنة ما يناهز ١٤ ٠٠٠ تعليق عن جوانب مختلفة من مشروع القانون. ورغم ترحيب الجمهور بقرار اللجنة نشر مشروع قانون الانتخابات، فقد تم توجيه عدة انتقادات بسبب ضيق الوقت المخصص للمشاورات وعدم شمولية العملية. وتظاهرت مجموعات نسائية وقدمت التماسات إلى المجلس وإلى الحكومة من أجل إدراج تدابير خاصة مؤقتة تتعلق بالنساء في قانون الانتخابات.

١٨ - وأقر المجلس الوطني الانتقالي الصيغة المعدلة لقانون الانتخابات في ١٨ كانون الثاني/يناير التي كان من المقرر نشرها في ٢٢ كانون الثاني/يناير. إلا أنه عقب الاحتجاجات التي حدثت في بنغازي في ذلك اليوم، قرر المجلس تمديد المشاورات لفترة أطول. ومع ذلك قام المجلس، باعتماد قانون هيئة إدارة الانتخابات، الذي يحدد طبيعة ونطاق مهام المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إلى جانب تعيين ١٧ عضوا في المفوضية.

١٩ - ولاحقا، عُرض على المجلس الوطني الانتقالي مشروع جديد لقانون الانتخابات اعتمد في ٢٨ كانون الثاني/يناير وأدخلت عليه تعديلات جوهرية في ٧ شباط/فبراير. وأدخل القانون المعتمد تغييرات كبيرة على النصوص الأولية، ولا سيما من خلال تغيير النظام الانتخابي المقترح. فقد استحدث القانون الجديد نظاما مختلطاً، حيث سيجري انتخاب ١٢٠ مقعدا وفق نظام الأغلبية و ٨٠ مقعدا وفق نظام التمثيل النسبي. كما حدد القانون دور "التكتلات السياسية"، وطالب أن تخصص قوائم الأحزاب مقاعد بالتناوب بين المرشحين الرجال والنساء، كإجراء خاص لضمان تمثيل المرأة في المؤتمر الوطني.

٢٠ - وبعتماد كلا القانونين يكون الإطار القانوني للانتخابات قد اكتمل تقريبا؛ ولا يزال يتعين على المجلس الوطني الانتقالي تحديد الدوائر الانتخابية فقط وفقا لأحكام القانون الانتخابي.

٢١ - وعلى امتداد هذه العملية، تعاون الفريق الانتخابي للبعثة تعاوناً وثيقاً مع لجنة الانتخابات ومع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي الآخرين لإطلاعهم على التوصيات المتعلقة بمشاريع القوانين التي تؤكد أهمية إجراء عملية شاملة وشفافة، وضرورة وضع إطار قانوني يقبل به الشعب الليبي على نطاق واسع. وخلال جميع المراحل، أبدت البعثة تعليقات على مشروع القانون من منظور حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وتمكين المرأة، وعرضت المشاغل التقنية الانتخابية التي عاشتها التجارب الانتخابية في أماكن أخرى. وركزت المشورة التي قدمتها البعثة على ضمان إدخال تحسينات على التشريعات استجابة للمخاوف المعرب عنها أثناء المشاورات العامة ولاستيفاء شرط وضوح أساليب العمل. وتعاونت البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع برنامج شامل لدعم الانتخابات إذا طلبت منها ذلك المفوضية الوطنية العليا للانتخابات المنشأة حديثاً.

٢٢ - وكخطوة أولى في الجهود الرامية إلى إشراك المجتمع المدني وتعزيز التربية المدنية في إطار التحضير للانتخابات، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ٢٨ كانون الثاني/يناير، برنامجاً تدريبياً يمتد على ثلاثة أشهر لتدريب المدربين على أسس الانتخابات والديمقراطية والحكم الرشيد شارك فيه ٣٠ مدرساً تربية مدنية. ويمثل المدربون، ونصفهم من النساء، جامعات ومنظمات من المجتمع المدني، وهم يتدربون على يد مدرّبين خبراء.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٢٣ - لا يزال نقل المحتجزين في إطار النزاع إلى عهدة وزارة العدل يشكل تحدياً كبيراً. ولم تتم معالجة معظم ملفاتهم؛ وأطلق سراح عدد ضئيل فقط من هؤلاء المحتجزين. ورغم تأكيد الحكومة نيتها إخضاع السجناء ومراكز الاحتجاز الأخرى لسيطرة الشرطة القضائية، فإن التقدم المحرز كان بطيئاً، ويعزى ذلك جزئياً إلى وجود عدد غير كافٍ من الشرطة القضائية. وتشير آخر الأرقام التي عرضتها وزارة العدل إلى أن هناك ٢٣ مركز احتجاز تخضع حالياً لسيطرة الحكومة، تأوي ما مجموعه ٢٣٨٢ محتجزاً. وتعدّ وزارة العدل تأكيد عدد المحتجزين لدى الأولوية، ولكن حسب تقديرات البعثة، يتراوح عدد الأفراد الذين لا يزالون محتجزين لدى الأولوية ما بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ محتجز. ولا تزال العملية القضائية نفسها تواجه الكثير من العراقيل بسبب الوضع الأمني السائد، وتقاعس المدعين العامين والقضاة عن العودة إلى العمل، وبسبب بطء التقدم في إصلاح الجهاز القضائي وتفعيله وغير ذلك من العوامل.

٢٤ - وتواصل "ألوية" الثوار اعتقال مؤيدين مزعومين للنظام السابق وتقوم باستجوابهم، بما في ذلك في أماكن سرية، كما أنها لا تزال تسيطر على مراكز احتجاز معروفة حيث

لا تزال ظروف الاحتجاز في معظمها سيئة. وقد أثارت الزيارات التي قامت بها البعثة إلى عدة أماكن احتجاز والمقابلات التي أجرتها مع عدد من المحتجزين، إلى جانب الاستنتاجات التي توصلت لها المنظمات غير الحكومية الدولية، مخاوف من أن تكون "ألوية" الثوار قد مارست أعمال تعذيب قاسية وسوء معاملة، من بينها حالات وفاة أثناء الاحتجاز، خاصة في طرابلس ومصراتة والزنتان وغريان. ومن بين الضحايا أفراد من قبائل الطوارق، الذين استُهدفوا بسبب مسؤوليتهم المزعومة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مصراتة خلال فترة النزاع.

٢٥ - وعلى أثر الاهتمام الذي لاقته الإحاطة التي قدمها المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى مجلس الأمن في ٢٥ كانون الثاني/يناير وتقرير المنظمات غير الحكومية الدولية التي أعربت فيها عن قلقها البالغ إزاء ممارسات التعذيب وسوء المعاملة التي يتعرض لها المحتجزون، أدانت الحكومة علانية الانتهاكات وتعهدت بالتحقيق فيها وبتخاذ تدابير تصحيحية. وحثت البعثة وزارة العدل مجدداً على الإسراع في فرض سيطرتها على مرافق الاحتجاز والتعجيل في معالجة ملفات المحتجزين، وعرضت مساعدتها على تدريب الموظفين المعنيين.

٢٦ - وأطلعت البعثة وزارة العدل على تعليقاتها على مشروع قانون العدالة الانتقالية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس الوطني الانتقالي مؤتمراً وطنياً لمناقشة القضايا المتعلقة بالعدالة والمصالحة أشار خلاله رئيس المجلس إلى أن المجلس بصدد النظر في مشروع قانون للعفو عن مرتكبي الجرائم غير الجسيمة، وقانون آخر بشأن التدابير الخاصة المتعلقة بالاحتجاز. وقد احتجت بعض الجماعات على هذين القانونين ولم يجر إلى حد الآن مشاور بشأنها مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أو القاعدة الشعبية الأوسع نطاقاً. وتم الإعلان عن قانون العدالة الانتقالية في ١٤ شباط/فبراير. وهو ينص على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ عام ١٩٦٩ ولتقديم تعويضات للضحايا.

٢٧ - وفي إطار شراكة مع المعهد العالي للقضاء، نظمت الأمم المتحدة مؤتمراً خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير بهدف المضي قدماً في تنفيذ خطة العدالة الانتقالية. وأتاح المؤتمر فرصة للجهات الفاعلة الحكومية والخبراء الدوليين وممثلي المجتمع المدني لمناقشة الاستراتيجيات الكفيلة بتنفيذ العدالة الانتقالية. واختتم المؤتمر بإصدار مجموعة من التوصيات، شملت توجيه طلبات إلى الأمم المتحدة لتقدم المزيد من الدعم في مجالي تقصي الحقائق والتدريب في قطاع العدالة.

٢٨ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، قامت الحكومة بحل المفوضية الوطنية للبحث عن المفقودين والتعرف على هويتهم، وأوكلت المسؤولية عن المفقودين حصرياً إلى وزارة أسر الشهداء والمفقودين. وأكد مسؤولون حكوميون للبعثة أن الوزارة ستضطلع بمسؤولياتها دون تحيز، ووفقاً للمعايير الدولية.

٢٩ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأ المجلس الوطني الانتقالي المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، الذي كُلف بتعزيز حقوق الإنسان، ورصد أنشطة السلطات الحكومية، وفتح تحقيقات في القضايا الفردية، وتعزيز التعاون مع المجتمع المدني. وعرضت البعثة على المجلس تقديم الدعم التقني. وتلبية احتياجات المئات من منظمات المجتمع المدني المنشأة حديثاً ونظراً للأهمية الحاسمة لبناء مجتمع مدني قوي ومتمكّن، شرعت البعثة في بناء قدرات النشطاء في مجال حقوق الإنسان.

جيم - الأمن العام

١ - الشرطة

٣٠ - تواجه وزارة الداخلية العديد من التحديات التي تحول دون إقامة هياكل أمنية وطنية، واستعادة القدرات الأساسية في مجال ضبط الأمن، بما في ذلك المسألة المعقدة المتصلة بإدماج المحاربين من الثوار؛ وضرورة توفير التدريب والمعدات والمرافق الأساسية الصالحة للعمل؛ والتحديات التي تطرحها مراقبة الحدود والهجرة غير الشرعية، خاصة في الجنوب.

٣١ - وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الوزارة استراتيجية لإدماج المحاربين، تشمل سياسات تتعلق بالتوظيف، وتحديد المركز، والمهام، والتدريب. وفي مطلع شهر كانون الثاني/يناير، أطلقت الوزارة عملية تسجيل شملت عدداً يصل إلى ٢٥ ٠٠٠ محارب سابق سُبِّرَ معهم عقود مبدئية لمدة ستة أشهر، مع إمكانية الحصول على فرص عمل دائمة. ودعماً لهذه الخطة، تعهد الأردن بتدريب ١٠ ٠٠٠ محارب سابق وعرضت تركيا تدريب ٧٥٠ ضابط صف، و ٥٠٠ محارب سابق. ومن المتوقع تقديم المزيد من الدعم والالتزامات الدولية في مجال الأمن.

٣٢ - وعقدت آلية التنسيق الدولية للمساعدات المتصلة بالشرطة، التي أنشئت تحت رعاية وزارة الداخلية والبعثة، ثلاثة اجتماعات شهرية لمساعدة الوزارة على تحديد أولوياتها ووضع خططها، وتنسيق عروض المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لضمان تلبية احتياجات الوزارة على أفضل وجه.

٣٣ - وعقب التقييمات المبدئية التي أجرتها البعثة للاحتياجات في مجال التدريب في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، وظّفت البعثة خبيراً في تدريب الشرطة لمساعدة الوزارة على وضع سياساتها وإعداد المناهج لدورات تدريب المدربين وللتحضير لحفظ الأمن أثناء الانتخابات. ويجري تصميم دورات متخصصة لضباط الشرطة الحاليين. وتلبية لطلب الوزارة، وظّفت البعثة أيضاً خبيراً في لوجستيات الشرطة في مطلع شباط/فبراير لمساعدة الوزارة على وضع السياسات والمبادئ التوجيهية لشراء المعدات.

٢ - أمن الحدود

٣٤ - يشكّل أمن الحدود وإدارتها أحد الأولويات الرئيسية للحكومة. وقد شدد ممثلو الحكومة على أهمية تعزيز الوكالة المنشأة حديثاً المعنية بأمن الحدود وحماية المنشآت الاستراتيجية داخل وزارة الدفاع التي تعتمزم حالياً استيعاب ١٦ ٠٠٠ محارباً من الثوار في خمسة ألوية لحماية الحدود الليبية. وتعدّد البعثة اجتماعات تنسيق مع ممثلي الحكومة والشركاء الدوليين لتحديد وتفصيل الاحتياجات في مجال أمن الحدود في ليبيا ولتيسير التخطيط المتكامل بما في ذلك التدريب وترتيب الاحتياجات وشراء الأصول حسب درجة أولويتها. وتم عقد ثلاثة اجتماعات تنسيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٥ - ومن أجل مساعدة الحكومة على معالجة التحديات المعيارية والتشغيلية المتصلة بالهجرة غير القانونية، أنشأ فريق التنسيق المعني بأمن الحدود وإدارتها فريقاً فرعياً ترأسه البعثة حالياً ويضم ممثلين عن وزارتي الداخلية والدفاع وعن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي.

٣ - انتشار الأسلحة

٣٦ - قام مسؤولين ليبيين ونظراء دوليين، بما في ذلك دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بزيارات مشتركة إلى مواقع تخزين الأسلحة. وشملت الزيارات حتى الآن ١٢٣ موقعا لتخزين الأسلحة وجرى تسجيل نحو ٥ ٠٠٠ منظومة دفاع جوي محمولة ومكوناتها. ولا يزال الحجم الكلي لمشكلة الأسلحة غير معروف لأنه لا يزال من الصعب الوصول إلى المخزونات التي تسيطر عليها "الكثائب"؛ ولا توجد سجلات موثوقة للمخزونات من الأسلحة قبل النزاع؛ ولا تتوفر كذلك تفاصيل بشأن الأسلحة التي دُمرت أو نُقلت أو استُخدمت أثناء النزاع. وتدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ووزارة الدفاع وبعض "الألوية" في وضع برنامج لتسجيل الأسلحة - بما في ذلك منظومات الدفاع الجوي المحمولة - ولتخزين الذخائر وإدارتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت وزارة الدفاع فريق

عمل بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والشركاء الثنائيين. ولم تتلق بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي أوفدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ للنظر في تأثير الأزمة الليبية على إقليم الساحل أي معلومات تتعلق بتهديب منظومات دفاع حوي محمولة خارج ليبيا أو ظهورها في بلدان مجاورة. ويتمشى هذا مع المعلومات الواردة حتى الآن والتي تشير إلى أنه من المرجح أن معظم الأسلحة المنهوبة لا تزال داخل منطقة محيطها ٥٠ كيلومتراً حول مواقع التخزين الأصلية. وفي الوقت نفسه، فإن اتساع نطاق تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخطر انتشارها على نطاق أوسع، يشكل مصدر قلق رئيسي للحكومة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وبالرغم من العديد من مبادرات تسجيل الأسلحة التي نُفذت على الصعيد المحلي، فإن تحقيق تقدم كبير في هذا المجال سيتطلب وقتاً.

٣٧ - وقد أحرز تقدم في حصر المواد والأسلحة الكيميائية الإضافية التي عُثر عليها في مواقع لم يُعلن عنها من قبل في سبها وسوكنة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قدمت السلطات الليبية رسمياً إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بياناً بهذه المواد، التي نُقلت إلى مواقع التخزين المعلنة من قبل. وخلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير، زار مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المواقع من أجل تفتيش المرافق والتأكد من وجود المواد المنقولة إليها حديثاً وتخزينها بشكل آمن. ومن المقرر أن تقدم ليبيا إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خطة لتدمير المواد المعلن عنها بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٢. ودعمت البعثة زيارة المنظمة بتوفير الترتيبات اللوجستية والأمنية، وستواصل التيسير عموماً في هذا المجال والمحالات المتصلة به.

٣٨ - وفيما يتعلق بالمواد النووية، أنهت الوكالة الدولية للطاقة الذرية زيارتها إلى ليبيا في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أكدت خلالها أنه لم يفقد أي من المواد النووية التي كانت مسجلة من قبل في المرفق النووي في طرابلس - تاجوراء أو في مرافق تخزين ركزات خام اليورانيوم في سبها. وبالرغم من تدهور ظروف التخزين في البراميل، فلا يوجد أخطار صحية مباشرة. ومع ذلك، فإن تدابير السلامة والأمن في مرفق سبها لا تعتبر كافية في الأمد الأطول. وفي حين تبدو مخاطر الانتشار منخفضة نظراً لوزن البراميل وحالتها، فلا يزال التعجيل ببيع ونقل البراميل البالغ عددها ٦٤٠٠ برميل يحتوي على مواد نووية والمخزنة في سبها يشكل أولوية رئيسية.

٤ - الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات

٣٩ - في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قام فريق التنسيق المشترك للإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير ١٥٥ ١٢٦ لغما ومخلفات الحرب من المتفجرات الأخرى. وفي حين تمّ تطهير نحو ٦٠ مدرسة و ٦٢٤ ٢ منزلا، تشير الدراسات الأولية إلى أن هذا ليس إلا جزءا يسيرا من المشكلة. ومن أجل تلبية هذه الحاجة المستمرة، أنشأت وزارة الدفاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام وكلفته بولاية تنسيق الجهود في هذا المجال.

٤٠ - وخلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، لقي خمسة أطفال حتفهم وأصيب ٥٦ آخرون بسبب ذخائر غير منفجرة، وكان معظمهم في سرت أو حولها. وتعمل وزارة التعليم، بالتعاون مع اليونيسيف وفريق التنسيق المشترك للإجراءات المتعلقة بالألغام، على تكثيف برامج التثقيف والتوعية بالمخاطر. وعقدت الوزارة أيضا أول حلقة عمل وطنية، جرى فيها الاتفاق على إدراج التثقيف بمخاطر الألغام في المناهج المدرسية، وعلى إنشاء نظام للمعلومات ووضع استراتيجية وطنية. وحتى الآن، شملت المبادرات المتعلقة بمخلفات الحرب من المتفجرات ٨٥ ٠٠٠ لبي تقريبا.

٤١ - ولا تزال الإجراءات المتعلقة بالألغام محدودة نظرا لنقص التمويل. وتقدمت البعثة، باسم فريق التنسيق المشترك للإجراءات المتعلقة بالألغام، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بالتماس عاجل لجمع مبلغ ٣٨,٤ مليون دولار لمواصلة العمليات الحالية وتلبية الطلبات المتزايدة. وقدمت بعض الجهات المانحة دعما، وهناك حاليا ٢٧ فريقا للتطهير و ٣٠ فريقا للتثقيف بشأن المخاطر.

٥ - الإدماج/التسريح وإعادة الإدماج

٤٢ - إن مسألة إدماج مقاتلي الثورة وتوحيد صفوفهم في مؤسسات أمنية وطنية متماسكة هي إحدى الأولويات الملحة التي تواجهها الحكومة أثناء هذه الفترة الانتقالية. وقد وضعت الوزارات المعنية خططاً لإدماج المقاتلين ضمن مختلف القوات الأمنية أو إعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وفي كانون الثاني/يناير، فتحت لجنة شؤون المقاتلين ووزارة التخطيط والحكم المحلي باب التسجيل أمام جميع المقاتلين. وفي الوقت نفسه، بدأت وزارتا الداخلية والدفاع عمليات تقديم الطلبات من أجل إلحاق المقاتلين السابقين بقوات الشرطة والدفاع، على التوالي. وحثت البعثة اللجنة على أن تنظر في السماح بتسجيل النساء المؤهلات وإعطاء الأولوية لتسريح أي أطفال لا يزالون مرتبطين بكتائب الثوار.

٤٣ - وتستكشف البعثة مع مكتب رئيس الوزراء والوزارات والوكالات المعنية أفضل الطرق التي يمكن بها دعم الحكومة في إرساء نهج وطني متنسق لإزاء التسريح وإعادة الإدماج. وتشترك البعثة ومنظمة الصحة العالمية مع الحكومة في تقديم خدمات الإرشاد النفسي - الاجتماعي للمقاتلين السابقين وغيرهم، بمن فيهم الأطفال، الذين كانوا مرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة.

دال - الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق المساعدة الدولية

٤٤ - على إثر الطلب الذي تقدم به المجلس الوطني الانتقالي في ٨ كانون الأول/ديسمبر إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، تم رفع الجزاءات عن بنك ليبيا المركزي والبنك العربي الليبي الخارجي. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، دعمت البعثة السلطات الليبية في عقد لقاءات مع الممثلين من الجهات الثنائية ذات الصلة من أجل التعجيل بنقل هذه الأصول لتكون تحت تصرف ليبيا. وبالرغم من أن أزمة السيولة في طريقها للانفراج، لا تزال المسائل المتعلقة بالإدارة المالية تعيق قدرة الحكومة على تخصيص الأموال سريعاً استجابة للاحتياجات الماسة.

٤٥ - وقد عملت الأمم المتحدة مع وزارة التخطيط على إنشاء هيكل مؤسسية تهدف إلى تعزيز مواءمة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والشركاء من المجتمع الدولي مع الأولويات الوطنية والخطط القطاعية. ويجري استعراض مشاريع الأمم المتحدة المعتمدة في إطار النظام السابق. وساعدت الأمم المتحدة الوزارة أيضاً في دورها التنسيقي بالاشتراك مع الوزارات المعنية في إطار صياغة خططها القطاعية مع تحديد أهداف قابلة للتحقيق لفترة الستة أشهر الانتقالية.

٤٦ - وفي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير، دعمت البعثة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، مكتب رئيس الوزراء في عقد حلقة عمل لتيسير تقديم المساعدة الدولية بشكل منسق في مجالات تشمل الخدمات الاجتماعية وتدابير مكافحة الفساد، والمجتمع المدني، والعدالة الانتقالية واستراتيجية الاتصال. وقد تطورت العملية التي بدأت بوصفها التقييم المنسق لاحتياجات ليبيا برعاية المجلس الانتقالي الوطني، قبل إنشاء الحكومة المؤقتة، لتصبح الآن هيكلًا تنسيقياً مقره في طرابلس يعمل تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء، الذي طلب الدعم من البعثة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

٤٧ - وركزت بعثة مشتركة بين البنك الدولي/صندوق النقد الدولي أوفدت إلى ليبيا خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير، على إجراء استعراض عام للاقتصاد الكلي لليبيا،

وعلى الإنفاق العام والإدارة المالية العامة. وتخلت الحكومة بالشفافية بإتاحتها البيان الختامي لصندوق النقد الدولي علنا على موقعها الإلكتروني. ولاحظت البعثة على وجه الخصوص أن الانتعاش السريع سيتوقف على تحقيق تحسينات في القطاع الأمني، وشددت على الحاجة إلى كفاءة الشفافية والمساءلة، وإلى إنشاء مكتب مستقل للإحصاء.

هاء - الحالة الإنسانية

٤٨ - على إثر تحسن الحالة الإنسانية، أقيمت تدريجياً في كانون الأول/ديسمبر العمليات الكبرى لتوصيل المساعدة العوئية. وبتوجيه من نائب الممثل الخاص للأمين العام/منسق الشؤون الإنسانية، تعمل الوكالات على إعداد خطة عمل لكفالة التغطية الكاملة للاحتياجات الإنسانية المتبقية فيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٢. وتشمل الأولويات الرئيسية تلبية احتياجات المشردين داخليا المتبقين، والعائدين والأقليات، والإجراءات المتعلقة بالألغام وإزالة الذخائر غير المنفجرة. وتماشياً مع استراتيجيات الخروج تركّز الوكالات الإنسانية، على بناء قدرات الوكالة الليبية للإغاثة الإنسانية والمنظمات الوطنية الأخرى.

٤٩ - وفي عام ٢٠١١ بدأت تدريجياً عودة السكان الذين سُردوا من المناطق الأكثر تضرراً. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عاد معظم سكان سرت وبنى وليد، وعملت منظمات من قبيل الوكالة الليبية للإغاثة الإنسانية والجهات الفاعلة الوطنية والدولية على تقديم المساعدة. وقام نائب ممثلي الخاص بزيارة بني وليد وسرت في يومي ٣ و ٤ كانون الثاني/يناير ولاحظ أن المدينتين تحتاجان إلى المساعدة من أجل التعجيل بعودة الأوضاع الطبيعية، وذلك من خلال إعادة بناء وإصلاح الهياكل الأساسية العامة والمساكن، واستعادة الخدمات العامة. وفي الوقت نفسه، لا يزال عدد يقدر أنه يتراوح بين ٦٥ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ شخص معظمهم من أهل تاورغا، وأقليات أخرى وأشخاص مرتبطون بالنظام السابق مشردين داخليا خشية تعرضهم للانتقام في مناطقهم الأصلية. وهم بحاجة إلى الحماية بما في ذلك توفير حلول مؤقتة لتحسين ظروفهم المعيشية وتمكينهم من الحصول على الخدمات الأساسية، وتحقيق المصالحة في الأجل الأطول، بين الجماعات من أجل السماح لهم بالعودة إلى مناطقهم الأصلية. وحث منسق الشؤون الإنسانية على بذل كافة الجهود من أجل تقليل الاعتماد على المعونة وتجنب إنشاء مخيمات للمشردين داخليا.

٥٠ - وفي ظل انعدام إطار قانوني أو إداري واضح بشأن الهجرة، لا يزال المهاجرون غير الشرعيين وطالبو اللجوء السياسي يحتجزون في مرافق تديرها مختلف السلطات أو "الألوية". ويُحتجز حالياً نحو ٦٠٠ شخص، من بينهم نساء وأطفال، في مرفق قنفودة

لاحتجاز المهاجرين في بنغازي، في ظروف سيئة ودون وجود اجراءات واضحة لتقرير حالتهم أو تيسير الإفراج عنهم. ومن بين مرافق احتجاز المهاجرين التابعة لوزارة الداخلية البالغ عددها ١٨ مرفقا التي كانت تعمل قبل الأزمة، لا تدير الوزارة سوى مرفقين بشكل كامل. وتواصل المنظمة الدولية للهجرة مساعدة المهاجرين المكرويين، وذلك من خلال تيسير إجراءات التحقق من الجنسية، وإصدار وثائق السفر، والإعادة الطوعية للوطن عن طريق رحلات جوية مستأجرة وتجارية. ولا تزال صعوبة الوصول إلى المهاجرين وعدم توفر مرافق آمنة للنقل العابر في غرب وجنوب البلد من أكبر التحديات التي تعوق تقديم المساعدة بشكل مباشر. وللتخفيف من الظروف السيئة في مرفق قنفودة لاحتجاز اللاجئين، قامت الوكالة الليبية للإغاثة الإنسانية، وغيرها من الجهات الإنسانية الفاعلة بإجراء بعض التجديدات وتوفير بعض المواد غير الغذائية وتحسين تقديم الخدمات الصحية.

٥١ - وأدى تدهور الحالة الأمنية في سوريا إلى تدفق اللاجئين القادمين إلى ليبيا عبر الحدود المصرية. وخلال شهر كانون الثاني/يناير ظل المئات من السوريين الذين تقطعت بهم السبل على الحدود في انتظار المفاوضات بشأن شروط الحصول على تأشيرة الدخول إلى ليبيا. وفي معبر السلوم الحدودي، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى السوريين الذين تقطعت بهم السبل أكثر من ٤٠٠٠ وجبة، بينما قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة بتوفير العلاج الطبي وبعض المواد غير الغذائية. وفي ليبيا، تكمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهود منظمات الدعم المحلية من خلال تقديم المساعدة التقنية في مجال التسجيل، وتوفير المواد غير الغذائية ودعم الأفراد الضعفاء.

رابعا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٥٢ - في كانون الثاني/يناير، تم نشر ما مجموعه ٦٥ موظفاً دولياً في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، منهم ٥٥ في طرابلس، و ٤ في بنغازي، و ٦ في مركز الخدمات العالمية في برينديزي، إيطاليا. وتقوم المجموعة الأخيرة بوظائف دعم البعثة، بما يتماشى مع مفاهيم استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي التي تنتهجها إدارة الدعم الميداني. كما استُفد من سبعة موظفين وطنيين. واستمرت أعمال تجهيز المقر الرئيسي للبعثة في المُجمَع الذي وضعت السلطات الليبية تحت تصرف البعثة في أواخر عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يكون هذا المرفق جاهزاً بحلول آذار/مارس ٢٠١٢.

٥٣ - وقد وقَّعت البعثة والحكومة المؤقتة على اتفاق مركز البعثة في ١٠ كانون الثاني/يناير. وتعكف البعثة حالياً على العمل مع السلطات الليبية بشأن تنفيذ الاتفاق.

خامسا - السلامة والأمن

٥٤ - أدت الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة لفرض السيطرة على طرابلس، من خلال تكثيف وجود الشرطة والجيش الوطني، إلى تحسُّن البيئة الأمنية، رغم الإفادات بوقوع حوادث متفرقة في غالبية الأماكن. وفي أربع مناسبات، ونظراً لانعدام التنسيق بين السلطات الوطنية والإقليمية، استفسرت السلطات المحلية عن تنقلات موظفي الأمم المتحدة. وحدثت واقعة خطيرة أمكن حلها على وجه السرعة، احتُجز فيها موظفون تابعون لإحدى المنظمات الإنسانية الدولية في سبها في كانون الثاني/يناير، وطلب إلى السلطات الليبية تقديم ضمانات.

٥٥ - وفي كانون الأول/يناير، اعتمد المسؤول المعني بالأمن تقييم المخاطر الأمنية المتعلق بليبيا، ومعايير العمل الأمنية الدنيا الخاصة بالبلد، وذلك بعد إجراء تقييم أمني منقح على نطاق البلد، يمكن من الوصول إلى معظم أنحاء ليبيا بشكل منظم. وأصبح هناك قدر أكبر من المرونة في استخدام المركبات في طرابلس وبنغازي، وفي القيام ببعض المهام داخل البلد.

سادسا - الدور المستقبلي للبعثة

٥٦ - في تقرير المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في ليبيا (S/2011/727)، قدمت توصية لأعضاء المجلس بتمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر حتى أتمكن من اقتراح تعديلات تعكس رغبات الحكومة الجديدة في الحصول على دعم الأمم المتحدة في المستقبل. وبناءً عليه، وعقب تشكيل الحكومة الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر، قاد ممثلي الخاص إحدى عمليات التخطيط المتكامل للبعثات الميدانية، بالتعاون الكامل مع الفريق القطري للأمم المتحدة، وبالتشاور مع حكومة ليبيا.

٥٧ - وأكدت مجدداً عملية التخطيط والمشاورات التي أجريت مع المحاورين الليبيين، الأهمية المستمرة لولاية البعثة كما وردت في قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٢٢ (٢٠١١). وبوجه خاص، كررت السلطات الانتقالية تأكيدها لممثلي الخاص بضرورة مواصلة البعثة دعمها لعملية التحول الديمقراطي من خلال عرض التجارب المماثلة وتقديم المشورة والمساعدة. وتم أيضاً التوصل إلى توافق في الآراء، على نطاق واسع، داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء على السواء، بشأن مدى ملاءمة نهج التدخل الخفيف الأثر، المتبع منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٥٨ - وبعد ٤٢ عاماً من الحكم الاستبدادي والعزلة الدولية، تواجه ليبيا تحديات صعبة ستظل قائمة على مدى الأشهر والأعوام المقبلة. وسيستغرق هذا التحول التاريخي وقتاً، وستحدث حتماً انتكاسات على امتداد الطريق. وحتى يُكتب النجاح لليبيا، يجب أن يُفسح

لها المجال حتى تقرر مصيرها. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة هو دعم الليبيين في جهودهم الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي بدعم كبير من السكان، الذين انعكست تطلعاتهم في مختلف الإنجازات والالتزامات الانتقالية، والمتعلقة بإشراك الجميع وتوخي الشفافية وتحقيق الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي واحترام حقوق الإنسان.

٥٩ - وستقدم البعثة دعمها كبعثة سياسية خاصة متكاملة، بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري مشاركة كاملة في الاستجابة للأولويات الليبية في المرحلة الانتقالية. ورغم أن البعثة ستواصل التركيز على احتياجات ليبيا في المرحلة الانتقالية، فإنها ستقدم دعمها بشكل يراعي احتياجات الإصلاح في الأجل الأطول، من خلال تآزر الجهود مع وكالات الأمم المتحدة التي توجه مساعداتها أيضاً نحو تلبية تلك الاحتياجات في المستقبل. وأوصت عملية التخطيط المتكاملة الميدانية بأن تركز البعثة على المجالات المبيّنة أدناه على مدى فترة الاثني عشر شهراً المقبلة.

ألف - التحول الديمقراطي

٦٠ - إن تنظيم أول انتخابات في البلد منذ عقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢ هو أبرز إنجازات المرحلة الانتقالية والتي يرجح أن تكون الأكثر أهمية. وسيواصل قسم شؤون الانتخابات المتكامل في البعثة، مستفيداً من عمله مع السلطات الليبية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية بشأن مجموعة من الاحتياجات المتصلة بالانتخابات، من بينها أمن الانتخابات، وتسجيل الناخبين والمرشحين، والتصويت من خارج البلد وتصويت الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة، وشؤون الميزانية والمالية، والمشتريات وإدارة الأصول الانتخابية، واللوجستيات والعمليات الميدانية، وتدريب موظفي مراكز الاقتراع، والعلاقات الإعلامية. كما ستعمل البعثة على نحو وثيق مع البرنامج الإنمائي وغيره من الشركاء في الفريق القطري لضمان مشاركة الشعب الليبي في الانتخابات بشكل آمن وفعال ومستنير، مع التركيز بوجه خاص على الشباب والنساء والأقليات. وستواصل البعثة القيام بدورها التنسيقي لضمان وفاء المساعدة الدولية المقدمة للعملية الانتخابية بالاحتياجات الخاصة بالسياق الليبي، مع الحد من تكاليف المعاملات التي يتحملها الشركاء الوطنيون، وفي توافق تام مع مبادئ الملكية الوطنية لزمّام الأمور. وستوسع البعثة نطاق ما تقدمه من دعم فيما بعد ليشمل الإنجازات الليبية اللاحقة، الانتخابية والدستورية.

٦١ - وتشكل الانتخابات أحد جوانب الجهود التي تبذلها ليبيا من أجل تعزيز الروابط بين الدولة وحكومتها ومواطنيها. كما يواجه التحول الديمقراطي في البلد ضعف مؤسسات

الدولة وأحياناً انعدامها، بالإضافة إلى غياب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عن الساحة منذ زمن طويل. وستواصل البعثة أيضاً، بالعمل مع الفريق القطري والشركاء الدوليين الآخرين، تقديم الدعم للنظم والمؤسسات السياسية التي من شأنها أن تعزز شرعية عملية التحول، بطرق من بينها تحديد العلاقات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية بشكل أفضل، وإنشاء وسائط للإعلام حرة ومسؤولة.

٦٢ - ومن بين الضرورات المعيارية الأساسية التي ستُسْتَرشدُ بها البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في عملها، تمكين المرأة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالرغم من وجود المرأة على نطاق واسع في الخطوط الأمامية للثورة، تواجه المرأة في الوقت الحالي تحديات كبيرة في ضمان مشاركتها في القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ستحدد مستقبل ليبيا. وستعتبر البعثة مسألة تمكين المرأة بعداً من الأبعاد الأساسية لتنفيذ الولاية المنوطة بها في جميع المجالات. وستعمل على تعزيز حقوق المرأة، وتيسير عملية تكفل مراعاة احتياجاتها وتطلعاتها والتحديات التي تواجهها. وتشمل القضايا الرئيسية مشاركة المرأة في الانتخابات، بما في ذلك إمكانية شغلها المناصب العامة، وفي العمليات الدستورية؛ ومشاركتها في عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالمفقودين؛ وإصلاح القطاع الأمني مع مراعاة البعد الجنساني؛ وتعزيز القدرات الوطنية وقدرات المجتمع المدني، على ضمان حقوق المرأة، والتحقيق في حالات انتهاكها. وتكميلاً لهذا العمل، ستعمل البعثة أيضاً على نحو وثيق مع الفريق القطري لضمان مشاركة المرأة في الأنشطة الإنمائية، بما يتماشى مع الالتزامات المتعهد بها في خطة العمل المكونة من سبع نقاط التي قدمتها بشأن مشاركة المرأة في عملية بناء السلام التي تستجيب للاعتبارات الجنسانية.

٦٣ - وقد أدى شباب ليبيا دوراً بالغ الأهمية في إنجاح الثورة. وهم يريدون الآن أن يكفلوا حماية أهداف الثورة أثناء فترة التحول وبعدها. وينبغي الاستفادة من حماسهم والتزامهم بأهداف الثورة ومن رؤيتهم الواضحة، للمساعدة في بناء ليبيا الجديدة. وستتعامل البعثة مع الشباب لدعم مشاركتهم المفيدة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

باء - الأمن العام

٦٤ - إن التقدم المحرز في عملية التحول السياسي قد يؤدي إلى تقويض القصور في تعزيز فهم السكان للجانب الأمني، علماً بأن هذا الفهم شرط أساسي في المشاركة الوطنية والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وستدعم البعثة الجهود الليبية الرامية إلى بناء قطاع أمني فعال خاضع للمساءلة، يحترم حقوق الإنسان، ويدعم سيادة القانون، ويحظى بثقة الشعب الليبي. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيشمل دور البعثة توفير المشورة الاستراتيجية والتقنية للأطراف

الوطنية المعنية بشأن القضايا المتعلقة بالقطاع الأمني بأسره، بما فيها تلك المتعلقة بالرقابة والإدارة المدنيتين، وتسريح المقاتلين السابقين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم.

٦٥ - واتخاذ القرارات المتعلقة بتسريح المقاتلين السابقين، وبتوحيد القوات المسلحة تحت سلطة الدولة عملية معقدة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التحول السياسي. وبالتالي، ستواصل البعثة عملها مع الحكومة المؤقتة في مجال التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي للمراحل المختلفة من عمليتي التسريح والإدماج. وستستكمل المساعدة المقدمة على صعيد السياسات بدعم تنفيذ عمليتي التسريح والإدماج في مؤسسات قطاع الأمن، حسب الطلب. وبالمثل، ستقدم البعثة والفريق القطري دعماً استشارياً تقنياً لوضع تصورات مستقبلية اجتماعية واقتصادية ملائمة للمقاتلين السابقين الذين يقررون العودة إلى الحياة المدنية. وحتى الآن، طُلب إلى البعثة أن تقدم مساعدة تقنية في عملية التسجيل الجارية.

٦٦ - ومن بين المهام البالغة الأهمية التي سيتعين الاضطلاع بها على مدى فترة الولاية، إنشاء دائرة للشرطة في جميع أنحاء البلد تتسم بالاحترافية وحاضعة للمساءلة، تؤدي مجموعة من مهام الشرطة وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان، وتعزز ثقة الشعب الليبي في قدرة الدولة على توفير الأمن والعدل. ولهذا الغرض، ستقدم البعثة خدمات استشارية استراتيجية وتقنية إلى وزارة الداخلية، من خلال تعيين مجموعة من الأخصائيين وخبراء الشرطة، بشأن مسائل الرقابة والإدارة، والقيادة والتحكم، والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذي، والاحتياجات في مجال التدريب، وإدماج المقاتلين السابقين في صفوف الشرطة، وأمن الانتخابات. وفيما يتعلق بالتدريب، ستساعد البعثة في تحديد الاحتياجات، ووضع المناهج التدريبية المختلفة التي تتضمن أبعاداً تتعلق بحقوق الإنسان، وتحديد مصادر المساعدة الأكثر ملاءمة. ومن المتوقع أن تتولى جهات فاعلة ثنائية عملية التدريب الفعلي، بموجب إطار تنسيقي خاص بالبعثة وبما يتماشى مع سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

٦٧ - وستكون البعثة أيضاً في وضع يؤهلها، إن طُلب إليها ذلك، لتوفير الدعم للسلطات الوطنية لمواجهة التحديات في قطاع الدفاع، بما فيها تلك المتعلقة بإدماج المقاتلين السابقين في فروع الدفاع الوطني، وبالرقابة والإدارة المدنيتين لقطاع الدفاع. وسيلزم قوات الدفاع الليبية، التي عانت من الإهمال على مدى عقود من الزمن، وأعيانها انعدام الثقة الشديد من جانب الكثير من الليبيين، إصلاحات جذرية ومستدامة، يدعمها في ذلك التوصل إلى توافق عام في الآراء بشأن رؤية لبناء قوات دفاع وطنية، قادرة على تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية بالدفاع، وسائر قوات الأمن، والمجتمع المدني.

جيم - انتشار الأسلحة وأمن الحدود

٦٨ - سوف تطرح الانتكاسات التي قد تتعرض لها الجهود المبذولة حالياً من أجل مراقبة توافر الأسلحة والأعتدة ذات الصلة وانتشارها، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة والذخائر، مخاطر حقيقية بنشوء حالة من عدم الاستقرار في ليبيا، بما في ذلك التهديدات بحدوث اشتباكات مسلحة، وانتشار الجريمة، أو الاتجار بالأسلحة، مع ما قد يترتب على ذلك من نتائج إقليمية. بموجب التكليف الوارد أصلاً في قرار مجلس الأمن ٢٠٢٢ (٢٠١١)، سوف تواصل البعثة تقديم الدعم إلى السلطات الليبية في إطار ما تبذله من جهود لإرساء الإشراف على ترسانة ليبيا من الأسلحة وإدارتها وضبطها تماشياً مع الاتفاقيات الدولية. ولهذا الغاية، سوف تقدم البعثة المشورة بشأن المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة وتساعد السلطات الليبية في تسجيل منظومة الدفاع الجوي المحمولة، وتخزين الذخائر وإدارتها، وإزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات. وسوف تواصل البعثة تيسير المشاركة داخل البلد للهيئات الدولية المعنية بمراقبة الأسلحة، من قبيل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعمل على نحو وثيق مع الشركاء الإقليميين المعنيين والمنظمات الدولية ذات الصلة على غرار منظمة الطيران المدني الدولي أو المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وسوف تنفذ البعثة مهامها في مجال مراقبة الأسلحة وأمن الحدود من خلال هيكل متكامل للأمم المتحدة جرى إعداده ضمن الإطار العام للبعثة من أجل تنسيق المساعدة الدولية للسلطات الليبية المعنية، ويستند إلى دور قوي لدائرة الأمم المتحدة لمكافحة الألغام ومشاركة منظمة اليونيسيف في مجال توعية الأطفال بخطر الألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التدريب المؤسسي.

٦٩ - وسوف تقدم البعثة أيضاً المساعدة إلى السلطات الليبية في سعيها إلى إرساء حماية حدود البلد وإدارتها وضبطها وإقامة تعاون فعال مع البلدان المجاورة، والمنطقة عموماً، بشأن مسألة أمن الحدود ومراقبة الأسلحة، ويشمل ذلك تعزيز التنسيق مع الآليات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وسوف تركز البعثة عملها على دعم الوزارات الليبية المعنية لإنشاء نظام فعال لأمن الحدود وإدارتها، ولتنسيق المساعدة الدولية في هذا الشأن. وسوف تقدم كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم المعيارى والتقني إلى السلطات الليبية لكفالة إدراج الاعتبارات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين في سياساتها وممارساتها المتعلقة بإدارة الحدود، مع التركيز بشكل خاص على الهجرة والاتجار بالأشخاص والمخدرات. وسوف تواصل البعثة العمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين المعنيين الذين يشاركون بقدر كبير في التخطيط ووضع النظم، وتوفير التكنولوجيا واللوجستيات الحديثة، وبناء القدرات والتدريب.

دال - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٧٠ - يرى الكثيرون أن أبرز الوسائل التي ستعتبر المرحلة الانتقالية من خلالها قطيعة حقيقية مع النظام السابق يكمن في كيفية تعامل السلطات مع ما ورثه البلد على مدى عقود عديدة في مجال انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المرتكبة أثناء النزاع الذي استمر ثمانية أشهر. وستتيح عملية المصالحة والعدالة الانتقالية تسليط الضوء بقوة على عدد من بؤر التوتر التي لا يمكن التغاضي عنها. وسيتمتع على البلد أيضاً التصدي لاستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأشخاص الذين يعتبرون من مؤيدي النظام السابق. وإلى جانب التحديات المؤسسية والعملية المتصلة بالنظام القضائي ونقل المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع من سيطرة الكتائب إلى السلطات الحكومية، فإن ظروف احتجازهم بما في ذلك الادعاءات بتعرضهم للتعذيب، والعملية القانونية المعتمدة لتحديد مصيرهم على حد سواء ستعززان شرعية المرحلة الانتقالية أو تقوضاتها. وسيطلب الأمر كذلك إيلاء اهتمام خاص لحالة الجماعات المهمشة، ومنهم المهاجرون والمشدودون داخلياً، وغير ذلك من المسائل المحتملة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧١ - وستُعطي البعثة الأولوية القصوى لدعم السلطات الليبية والمؤسسات المدنية الأخرى لكفالة ترسيخ عملية العدالة الانتقالية في قوة نظم سيادة القانون ومؤسستها وممارستها، وفي احترام حقوق الإنسان. وستقدم الدعم لوضع استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية وتنفيذها، استناداً إلى أطر قانونية ومعايير دولية سليمة. وسوف تقدم أيضاً البعثة المساعدة إلى السلطات في مجال سن تشريعات جديدة وفي عمليات الإصلاح القانوني والمؤسسي، بهدف كفالة المساءلة والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن أن تقدم البعثة الدعم أيضاً إلى السلطات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ومنها لجنة التحقيق الدولية المعنية بحالة حقوق الإنسان في ليبيا بتكليف من مجلس حقوق الإنسان. ويمكن أن تقدم البعثة الدعم لضمان توفير المساعدة التقنية لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة من شأنها تعزيز التزام البلد وقدرته على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ومواصالتها ورصدها. وسوف تقوم البعثة بتيسير تدريب المجتمع المدني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، ووضع الاستراتيجيات وإنشاء الآليات لغرض الدعوة بشكل مباشر في أوساط الوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى، في حين تضطلع هي بمهام الرصد الأساسية للوفاء بالتزامات الأمم المتحدة بإعداد التقارير.

٧٢ - وسوف تركز البعثة في مشاركتها في المساعي الأخرى لإرساء سيادة القانون على التعزيز الفوري لنظام الإصلاحات وتمتين الصلات الفعالة مع سلسلة مؤسسات العدالة

الجناحية. وستواصل البعثة بشكل خاص تقديم دعمها الاستشاري إلى النظراء الليبيين بشأن توطيد سلطة وزارة العدل على المحتجزين، واستعراض حالاتهم من خلال عملية قانونية عادلة وشفافة، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. ومن المهام البارزة التي ستضطلع بها البعثة تقديم المشورة السياسية والتقنية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، لاستئناف المهام القضائية ضمن إطار مؤسسي متماسك وفعال. وفي حين ستركز البعثة عملها على الاحتياجات الفورية للمرحلة الانتقالية والأبعاد المعيارية للمبادرات في مجال الإصلاحات والعدالة باعتبارها متطلبات محفزة للإصلاحات الطويلة الأجل، سوف تستعد وكالات الأمم المتحدة لتوفير الدعم من أجل وضع الهياكل الأساسية العامة للقضاء، بما في ذلك تدريب القضاة والمدعين العامين وموظفي الإصلاحات، وتنمية القدرة الاستراتيجية على التخطيط والميزنة، ونظم إدارة القضايا، وتقديم خدمات المساعدة القانونية إلى السكان، رهناً بتوافر الموارد البرنامجية.

هاء - التنسيق الدولي والشراكات الدولية

٧٣ - أمام ليبيا خيارات متعددة بصفتها بلداً غنياً بالموارد، كما أن العديد من الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك الشركات الخاصة، على استعداد لتقديم المساعدة لها. إلا أن تعدد العروض، كما في سياقات انتقالية أخرى، قد يكبد السلطات الوطنية والمحلية تكاليف معاملات باهظة، وتواجه الحكومة بالفعل ضغطاً شديداً لتلبية الأولويات الملحة. وسوف تواصل البعثة، في جميع مجالات ولايتها، دعم الجهود الليبية لتنسيق المشاركة الدولية، بغية كفالة تركيز عروض المساعدة على الاحتياجات التي تحددها ليبيا، وتنفيذها باستعمال الحد الأدنى من القدرات الليبية المستخدمة بأقصى من طاقتها بالفعل. وسوف تقوم البعثة، عند الاقتضاء وبناءً على الطلب، بتيسير إقامة شراكات بين ليبيا والجهات الفاعلة الدولية، لا سيما في المجالات التي ليست للبعثة فيها ولاية أو ميزة نسبية لتلبية الاحتياجات الليبية مباشرة.

٧٤ - وتمثل الجهود الرامية إلى إنعاش النمو الاقتصادي في ليبيا والمحافظة عليه تجسيدا للدور الذي تضطلع به البعثة لتوفير إطار داعم عام للجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتقديم المساعدة مباشرة إلى السلطات الوطنية. وسوف تواصل البعثة، رغم عدم مشاركتها مباشرة في مبادرات الإنعاش الاقتصادية الكلية، إتاحة منبر يمكن من خلاله معالجة التحديات الاقتصادية ذات الآثار السياسية الهامة وحشد الدعم الدولي.

٧٥ - وفي ما يتعلق باستئناف عمل الإدارة العامة في ليبيا وإصلاحها، سوف تواصل البعثة، من خلال هيكلها المتكامل، تقديم المساعدة إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها

التي قد يطلب إليها توفير المساعدة التقنية المحددة المهدف إلى طائفة من الوزارات والمؤسسات المركزية بشأن المسائل المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وإصلاح الخدمة المدنية، واللامركزية. وفي هذا المجال كما في مجالات أخرى، سوف تكون البعثة على استعداد لحشد الخبرات الخارجية، والمساعدة في وضع أطر عمل واضحة، استناداً إلى مبادئ الملكية الوطنية والتنسيق الفعال.

واو - نهج البعثة

٧٦ - يحدد السياق الليبي المفهوم الشامل للعمليات. ففي بعض المجالات، يتضح حجم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على نحو متزايد، بما في ذلك الدعم الانتخابي، والأمن العام، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية. إلا أنه نظراً لتقلب البيئة وتوقع إنشاء حكومة جديدة أثناء فترة الولاية المقترحة، فمن المتوقع أيضاً أن تصاغ جملة من الطلبات تدريجياً طوال عام ٢٠١٢، على أساس الاحتياجات الناشئة، وغير المتوقعة أحياناً.

٧٧ - ولذلك، ينبغي أن تكون المرونة والقدرة على الاستجابة من السمات الأساسية للمفهوم الشامل للبعثة، تحركها الاحتياجات في الميدان والمسؤوليات المعيارية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من الإعراب عن طلبات واضحة للحصول على الدعم المكثف والمستمر في بعض المجالات ولا سيما الدعم الانتخابي، فليس من المتوقع أن تتألف البعثة من أقسام كبيرة ومنتشرة بشكل متواصل. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن تكون البعثة مجهزة بمجموعة صغيرة من كبار المستشارين نسبياً في طائفة من مجالات ولايتها، وبالقدرات اللازمة لإحضار الخبرات الفنية المتخصصة والقصيرة الأجل سريعاً، عند الحاجة، وتحديد مكان نشرها، مع الشركاء الليبيين عند الاقتضاء. وسيتعين أن تستخدم البعثة مجموعة من الطرائق لتعبئة قدرات إضافية، ولو لأداء مهام قصيرة الأجل، من داخل الأمم المتحدة أو من الشركاء الدوليين الآخرين. وسيستلزم هذا النهج التعاون الوثيق بين قدرات البعثة المتاحة في البلد وقدرات المقر لكفالة تحديد الخبرات اللازمة وتعبئتها ونشرها بسرعة، استناداً إلى أكثر الطرائق ملائمة وكفاءة، بما في ذلك الترتيبات المبينة في تقرير استعراض القدرات المدنية (انظر A/66/311-S/2011/527).

٧٨ - ونتيجة لذلك، يتطلب مفهوم عمليات البعثة اتباع نهج مرن إزاء الموارد المتاحة في البلد مع وجود متقلب رهناً باحتياجات ليبيا وطلبات الحكومة. وستحتاج البعثة إلى زيادة بعض قدراتها تماشياً مع هذا النهج وفي ضوء المسؤولية المتوقعة لتكثيف الدعم الذي تقدمه في مجالات حاسمة الأهمية لنجاح المرحلة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة تقديم الدعم في ليبيا بأدنى أثر ممكن ويتولى مركز الخدمات العالمية في برينديزي أداء مهام المكاتب

الخلفية. وسوف تواصل البعثة أيضاً إدارة الشواغر لتوفير الموظفين عموماً بصورة مرنة من أجل تلبية الاحتياجات لدى نشوئها، بما يتماشى مع الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني. وسوف يتعين على البعثة أن تكون مستعدة لتلبية الاحتياجات التي قد تطرأ فجأة من الموظفين ذوي المهارات المتخصصة والخبرات، بالتنسيق الوثيق مع النظراء في المقر للوفاء بالمواعيد النشر المحددة. وبالمثل، سوف تدار ميزانية البعثة بمرونة لتلبية احتياجات البعثة، وكما سيتعين إيجاد أوجه تآزر انطلاقاً من تبادل الموارد مع الفريق القطري.

زاي - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٧٩ - سيستمر نظام الأمم المتحدة المتكامل لإدارة الأمن في تيسير البرامج والعمليات، وكفالة مستوى ملائم من الأمن لموظفي الأمم المتحدة في ليبيا. وسيجري تحديد المخاطر الأمنية الفعلية والمحتملة التي تتعرض لها الأمم المتحدة في ليبيا، والتخفيف منها استناداً إلى التحليلات المنهجية لبيئة العمليات، وإقامة الاتصالات الرئيسية مع النظراء الليبيين، والتوزيع الاستراتيجي لموارد الأمم المتحدة في مجال الأمن، وتعزيز مهارات الموظفين ذات الصلة.

سابعا - الجوانب المالية

٨٠ - قرّر مجلس الأمن، في قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١) المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إنشاء بعثة للأمم المتحدة للدعم في ليبيا تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام وذلك لفترة أولية قدرها ثلاثة أشهر. وبموجب القرار ٢٠٢٢ (٢٠١١) المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قرّر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢. وأذنت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٤٧، للأمين العام أن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٦ مليون دولار. وستُعرض على الجمعية العامة خلال الجزء المستأنف الثاني من دورتها السادسة والستين ميزانية مقترحة للبعثة للفترة الممتدة إلى غاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٨١ - بعد أربعة أشهر من انتهاء القتال، يعكف المجلس الوطني الانتقالي الليبي والحكومة المؤقتة على معالجة العديد من الصعوبات، وذلك في خضم آمال شعبية عريضة بأن تنجز السلطات وعودها، ومطالبات بالمزيد من المساءلة والشفافية. ويقوم المجلس والحكومة بهذه الأعمال ضمن سياق يتسم بتجدد إرث النظام القديم، يشمل مؤسسات للدولة مشوبة بالضعف والاختلال، والحرمان من الحياة السياسية ومن المجتمع المدني، والانتهاك المنتظم

لحقوق الإنسان، والتحكم بالمسار الاجتماعي، والتهميش المتعمد للمجتمعات المحلية. ومن ثم، فإن مهمة الدفع إلى الأمام بعملية سياسية يشارك فيها على نطاق واسع أصحاب المصلحة الرئيسيون، بما في ذلك شرائح المجتمع المدني، هي من الصعوبة بمكان، ولكنني أشجّع زعماء ليبيا على الثبات على مبدأ لَمّ الشمل وتحقيق المصالحة، الذي من شأنه أن يكفل نجاح عملية الانتقال.

٨٢ - أمّا ما أبداه الشباب والنساء من عزم على الإسهام في ثورة ليبيا فهو أمر يجب أن يتجسد في مواصلة مشاركتهم في عملية رسم ملامح مستقبل البلد. فضمان التمثيل الكامل للمرأة في اتخاذ القرار السياسي وفي مختلف المؤسسات الحكومية هو من الأمور التي ستكتسي أهمية خاصة بالنسبة للسلطات الليبية.

٨٣ - ويتيح إجراء أوّل انتخابات حرّة وديمقراطية منذ أزيد من أربعة عقود فرصة ثمينة لكي يمارس الشعب الليبي حقّه في إضفاء الشرعية على المؤسسات الحاكمة وعلى عملية صياغة الدستور. فبفضل مشاركة المجتمع المدني في المشاورات المتعلقة بالقانون الانتخابي، وفسح المجال أمام الكيانات السياسية، والقبول بتدابير خاصة لتعزيز تمثيل المرأة، يدشن عهد جديد من المشاركة الفعالة في العملية السياسية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تُتخذ كل التدابير الضرورية، ومنها التدابير الأمنية، لتهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

٨٤ - وتسلم السلطات الليبية بأن أكبر الصعوبات التي تعترضها هي مسألة التصدي لانتشار الأسلحة على نطاق واسع وكثرة عدد "الألوية" المسلحة التي ما زالت تفتقر إلى وضوح التسلسل القيادي والسيطرة، ومسألة إنشاء مؤسسات أمنية حكومية مقتدرة مهنيا وحاضرة لآليات المراقبة الديمقراطية. وإني أرحب بمنح الأولوية لإدماج أو إعادة إدماج قدماء المقاتلين. فهذه عملية ستكون تدرجية حتما، ولكن مستقبل الاستقرار في ليبيا يتوقف في نهاية المطاف على الحكومة بصفتها الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن بواسطة القوات الأمنية التي تحمي السكان وتحترم حقوقهم الإنسانية.

٨٥ - وإني أعرب عن بالغ قلقي إزاء التقارير التي تفيد بتعذيب السجناء وسوء معاملتهم، بمن فيهم رعايا البلدان الأخرى. وإني إذ أسلمت بما تواجهه الحكومة من صعوبات في تفعيل نظام القضاء والسجون وإصلاحه وفقا للمعايير الدولية، أرحّب بما صدر عنها من إدانة علنية لممارسات التعذيب وسوء المعاملة وبعازمها تحميل الضالعين في هذه الأعمال مسؤولياتهم. ولكنني أحث مع ذلك السلطات على التحرك بمزيد السرعة والحسم في اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقضائية فعالة أو غيرها من التدابير التي تهدف إلى منع حدوث أي أعمال تعذيب و/أو إلى المعاقبة عليها. وإني أأمل أيضا في أن تُعطى الأولوية أيضا لمسألة

استحداث نظام لشؤون المهجرة في أقرب وقت ممكن ووفق المعايير الدولية، ولمسألة ضمان حماية المهاجرين وطالبي اللجوء المحتملين.

٨٦ - وإني أرحب بما توليه الحكومة من أولوية لمنع انتشار الأسلحة ولاستتباب الأمن على الحدود، وكذا بحوارها مع أحوار ليبيا. وإن الأمم المتحدة على استعداد للعمل مع كل بلدان المنطقة ومع المنظمات الإقليمية من أجل دعم الجهود الرامية إلى مواجهة المخاطر عبر الحدود.

٨٧ - وستواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم دعمها الكامل ما دامت ليبيا تواجه هذه التحديات وغيرها من الصعوبات. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً أخرى بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة تعمل ضمن المجالات التي نص عليها قرار مجلس الأمن ٢٠٠٩ (٢٠١١) و ٢٠٢٢ (٢٠١١)، مع التركيز بشكل خاص على ضرورة تكثيف الدعم المقدم إلى الجهود الليبية المبذولة في ميادين: (أ) الانتقال الديمقراطي، بما في ذلك العملية الانتخابية؛ (ب) والأمن العام، بما في ذلك تسريح قدماء المقاتلين وتأهيلهم أو إعادة إدماجهم؛ (ج) وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون؛ (د) وانتشار الأسلحة وحفظ الأمن على الحدود؛ (هـ) وتنسيق الدعم الدولي.

٨٨ - ولقد سرنا، في سعينا إلى مساعدة ليبيا منذ انتهاء النزاع، وفق منهج يراعي ويحترم خصوصيات هذا البلد، ويمكن أن يُقتدى به في سياقات أخرى. وشرعت منظومة الأمم المتحدة في الاستعداد مبكراً، وقد فعلت ذلك على نحو متكامل تماماً بالعمل مع الجهات الفاعلة الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية. أما التحاور مع النظراء الليبيين فقد قام منذ الوهلة الأولى على احترام الملكية الوطنية، وبما يليب طلب هؤلاء النظراء في نشر أفراد الأمم المتحدة في ليبيا تدريجياً. وعلى الرغم من أن هذا النهج قد أُتبع بناء على فهم للسياسات الليبية، فإنه يتسق مع ما جاء في تقرير عن القدرة المدنية في أعقاب النزاعات، الذي أشرت فيه إلى أن "التخطيط المبكر يجب أن يشمل منظورا ميدانيا قويا، مع وجود موظفي الأمم المتحدة بالفعل في البلد يعملون مع الجهات الوطنية المعنية لتقييم الأولويات الوطنية والقدرات الوطنية الموجودة، بما في ذلك القدرات الموجودة في الشتات. وهذا ما سيساعد على كفالة أن يكون التخطيط مدفوعاً بالأولويات والاحتياجات الوطنية وليس عن طريق توافر الموظفين الدوليين أو غير ذلك من الموارد" (A/66/311-S/2011/527، الفقرة ١٧).

٨٩ - والمقترحات المتعلقة بتمديد فترة البعثة، الواردة في هذه التقرير، هي استمرار السير على هذا النهج. ذلك أن وجود بعثة سياسية خاصة صغيرة نسبياً، تتضافر جهودها مع جهود الوكالات والصناديق والبرامج من شأنه، أن يقلل من الاحتياجات من الميزانية. ومع ذلك ستكون هناك مستلزمات مصاحبة تتمثل في الحاجة إلى قدر أكبر من الموظفين من ذوي

الرتب العالية نسبياً، وإلى تمويل مرّن، وإلى الأفراد وسائر إجراءات دعم البعثة، التي تتيح الإسراع بتلبية الاحتياجات الناشئة، مع الحرص على أن تظلّ البعثة خاضعة بالطبع للمساءلة التامة عن مواطن إنفاق مواردها ومرونتها.

٩٠ - إنّ المعيار الأسنى لتوصيائي هو مدى ملاءمتها للسياق الحالي في ليبيا. وإني أعتقد أنّ الأمم المتحدة، بل المجتمع الدولي بأسره، سيدعم هذا البلد كأفضل ما يكون الدعم ليس بوازع المساعدة بعد انتهاء النزاع في جانبها المتصل بالتوريد، بل من خلال الاستجابة لشعور ليبيا الناشئ بأهمّيتها في حاجة إلى الدعم الدولي. والتمديد المقترح لولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً سوف يمكّن الأمم المتحدة، بفضل علاقتها الطيبة مع ليبيا، من أن توفّر الدعم الذي يطلبه البلد في مجالات ذات أهمية كبرى بالنسبة لنجاح عملية انتقاله.

٩١ - وفي الختام، لا يسعني إلا أن أثني على سلطات ليبيا وعلى شعبها لما أنجزاه حتى الآن، وأن أتوجه لهما بالشكر على تعاونهما الوثيق مع الأمم المتحدة. كما أتوجه بالشكر لجميع الشركاء الإنمائيين الدوليين، وللمنظمات الإقليمية، وسائر الجهات التي تدعم الشعب الليبي في جهوده من أجل إحلال السلام والاستقرار. وأخيراً، أود أن أتقدّم بالشكر الخالص لموظفي كل من بعثة للأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظومة الأمم المتحدة على ما يبذلونه، بقيادة ممثلي الخاص إيان مارتن، من جهود لدعم الانتقال في ليبيا.